التراث العربي

صدام حسين

٩٥٦,٢
صدا

مديرية المكتبات والوثائق الوطنية

صدام حسين

التراث العربي والمعاصرة

مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
المكتبة
رقم التسلسل
رقم التصنيف
التاريخ ٤ حزيران ١٩٨١
٩٥٦,٣
صدا

زارة الثقافة
المكتبة الوطنية
الرقم المتسلسل ٢١٣٧٣
رمز التصنيف
التاريخ ٤/١/٨١

نظرة في الدين والتراث

حديث الرفيق صدام حسين
في اجتماع مكتب الاعلام بتاريخ ١١/٨/١٩٧٧

عندما نتحدث عن الدين والتراث باعتزاز يجب أن نفهم ان فلسفتنا ليست التراث ولا الدين بحد ذاتيهما . ان فلسفتنا هي : ماتعبر عنها منطلقاتنا الفكرية وسياستنا المتصلة بها ، وان من الامور المركزية في مجتمعنا والمؤثرة في خلقنا وتراثنا وتقاليدنا هو الماضي بكل مايحمل من عوامل الحياة وتقاليدها وقوانينها، وكذلك الدين.. ولكن عقيدتنا ليست حصيلة جمع كل ما يحمله الماضي والدين ، وانما هي نظرة شمولية متطورة للحياة وحل شمولي لاختناقاتها وعقدها لدفعها الى أمام على طريق التطور الثوري . وعندما وجدت عقيدتنا جرت صياغتها بالشكل الذي تكون فيه مترشحة عن واقع امتنا ومتقدمة عليه في نفس الوقت .

وعندما يشكل التراث والدين رافدين أساسيين وحيويين في هذا الواقع ، فأن تأثيرهما سيكون حيوياً على عقيدتنا .

وهنا أسأل :

هل كانت الشهامة والصدق والشرف موجودة عند العرب قبل الاسلام أم لا ، كيف كانت وماذا أصبحت بعد الاسلام وهل هي نفسها قبل الاسلام وبعده ؟

ولابد أن يكون الجواب .. ان مقاييس للشهامة وللشرف وللصدق وللتعامل في شتى ميادين الحياة ، كانت موجودة قبل الاسلام ولكنها ليست هي ذاتها بعد الاسلام ، فقد تحولت وتغيرت مقاييسها بتغير المجتمع وعقيدته وتغير موضوعاته المتداولة .

اذن ، فان مقاييس الشرف والشهامة وعموم التقاليد والقيم الاجتماعية الاخرى هي مقاييس موضوعية متطورة ، وهي عندما تبدو مطلقة ضمن صيغ التطور في كل مرحلة من المراحل المتعاقبة فانها نسبية في حسابات النظرة الشمولية للحياة في حركتها العامة المجردة عن خصوصيات المراحل الزمنية والمكانية والحالات المحددة الاخرى .

إن الافكار والمنطلقات الاساسية حول هذه الامور قيلت من قبل حزبنا منذ وقت طويل ، أما الان فاذا ما حصل خلل ما فأن الخلل في السياسات وفي عدم قدرتها أو قصورها في أن تعكس بشكل صائب المنطلقات الفكرية للحزب في معالجاتها لهذه الامور ... وليس في منطلقات الحزب الفكرية .

اؤكد ، مرة ثانية ، تعبيراً عن موقف حزبنا وقناعتي الصميمة بهذا الموضوع ، أيضاً ، أن حزبنا ليس حيادياً بين الالحاد وبين الايمان وانما هو مع الايمان ، دائماً ، ولكنه ليس حزباً دينياً ، ولا ينبغي أن يكون كذلك .

هناك طرق شتى في العمل التكتيكي وتعبيراته أما النظرة الاستراتيجية فلها طريق واحد ، فاحيانا يتصرف البعض على أساس يجعل التعتيم والتعميم وفق الحسابات التكتيكية وسيلة من وسائل كسب الاغلبية ، ولكن يبقى التخصيص والوضوح في النظرة والمعالجات الستراتيجية هما الوسيلتان الحاسمتان في كسب الاغلبية من الشعب .

وفي هذه المرحلة مطلوب منا التخصيص والدقة والمنهجية الواضحة والمعبرة عن فكرنا في النظرة للمجتمع ، ومن بينها النظرة الى كل ظواهر الحياة وشؤونها .

إن التعتيم والميوعة والتلون ليس وسيلتنا في كسب الاغلبية، لاننا لانريد كسب الاغلبية ضمن حدود زمنية معينة ولقضايا مؤقتة لتجاوز مأزق مؤقت ، ولا نريد ان نستخدمها تحقيقا لهدف أو أهداف آنية أو مرحلية ثم نلفظها ونتنكر لها في مرحلة لاحقة كما يفعل اليمينيون وبعض فصائل الطبقات المستغلة في علاقاتهم مع الجماهير ، وانما نريد أن تكون الاغلبية من الشعب الى جانبنا في كل الاحوال وبصورة دائمة على طريق المبادىء المعروفة للحزب والثورة في الوقت الذي نسعى فيه لان نقنع ونحول الشعب كله على هذا الطريق .

إن المعالجات الصميمية والجذرية لمشاكل الشعب والظواهر الاجتماعية والاقتصادية الاساسية وغيرها تتطلب الابتعاد عن التعميم والاتجاه الى تخصيص الاهداف والمعالجات والقوى الفاعلة الى جانب الثورة في نفس الوقت الذي يتطلب الامر فيه تشخيص اعداء الثورة وتحالفاتهم في كل مرحلة من مراحل النضال ، لذلك فان المطلوب الان التخصيص والوضوح •• وذلك لكي «نكسب» كسباً صميمياً وراسخاً ونجعل دور حزبنا قيادياً في تحريك وتغيير وقيادة المجتمع •

إن من بين الاساليب التكتيكية التي يمكن اعتمادها ، احياناً، الانتقال الى مواقع الخصم والتداخل معه عندما تكون متفنناً ومقتدراً في اجادة أساليب القتال في الخنادق المتداخلة • ولكن ما تحتاجه في القضايا الاساسية لقيادة الشعب وفي مواجهة اعدائه والانتصار عليهم بصورة دائمة ، هو ان تضع العدو في موقع يجعلك متميزاً عنه ، وان تكون الساحة مكشوفة بينك وبينه بما يمنع تداخل الخنادق ويحقق المدى المطلوب للاصابة المؤكدة لتتمكن بندقيتك من تأدية واجباتها بدقة عندما يكون مطلوباً استخدامها وليس استخدام السلاح الابيض أو مهارة المصارعة •

أما عندما يكون مطلوبا استخدام الخنجر والحربة والوسائل الاخرى للاشتباك القريب •• فعندها يصبح التواصل مطلوبا لكي تستخدم هذه الوسائل والقدرات استخداماً مؤثراً وصحيحاً ، في نفس الوقت الذي تحتفظ فيه بالقدر اللازم من التمييز النسبي •

فأي الاساليب نطبق على مسألة التعصب الديني والمذهبي في هذه المرحلة ؟ هل المطلوب أن نتحول نحن الى مواقع الناس الذين يطرحون المسألة الدينية وطقوسها طرحاً منحرفاً أو خاطئاً عن طريق التداخل معهم والالتقاء « المؤقت » مع مفاهيمهم وأساليبهم لكي نؤثر فيهم ونغير من قناعاتهم •• وبالتالي نقودهم على الطريق الصحيح •• ام أن المطلوب هو التميز عنهم عن طريق طرح كامل تصوراتنا المبدئية الصميمية في المنطلقات والاهداف والاساليب ؟

إن التحول الى مواقعهم وخلط المفاهيم أو قبول عدم الوضوح يخسرنا المعركة ويهزمنا هزيمة ساحقة ويضعنا أمام أزمة فكرية في نفس الوقت الذي نخسر فيه سياسياً ، وبذلك نخسر من موقعين •• نخسر الارضية الفكرية التي نرتكز عليها والتي هي مصدر قوتنا الاساس ، ونخسر سياستنا كذلك ، وبذلك نفقد التماسك الفكري ونفقد التميز ونخسر جمهورنا •

هل نبعد استخدام المسألة الدينية ، كوسيلة من وسائل الرجعية والاعداء ضد حزبنا ، عن طريق دعوة الحزبيين الى ممارسة الطقوس الدينية وفق ماهو معروف ومتداول وبطريقة تجعلنا نستدرج الى مواقع الرجعية الدينية وتفرقها الطائفي •• ام أن الاسلوب المركزي والصحيح هو اعطاء موقف واضح للمسألة الدينية في جوانبها العملية والنظرية كافة ، وان تترك للشعب من حزبيين وغير حزبيين حرية ممارسة الطقوس الدينية الصميمية وفق اختياراتهم ؟

إن التداخل في الاساليب والممارسات مع الاوساط التي تفهم هذه المسألة فهما منحرفاً أو التي لا تفهمها فهماً صحيحاً لا يحل المشكلة وفي نفس الوقت فان الابتعاد عن الدين ، بمعنى الالحاد.. هو نظرة مرفوضة من قبلنا وهي خاسرة في كل الحسابات .

كيف تتصرف اذن ؟؟ .

إن بعض القوى المضادة صارت تستخدم الدين لاهداف سياسية،فعليك أن لا تستخدم الدين لاهداف سياسية وان لا تصطدم بهم بشكل مباشر وباساليب تقليدية . أن بعض اوساط الرجعية عندما تتصرف تصرفات استفزازية ضد الثورة تحت غطاء الشعائر الدينية فانها ، وبدافع من الاستعمار ، تقصد جر الثورة واجهزتها الى التدخل في الشؤون الدينية وفق صيغ واساليب غير متوازنة بما يثير أوساطاً شعبية هي جزء من الحركة العامة للثورة ومصلحتها جزء من مصلحة الثورة . إن سعي بعض الاوساط المشبوهة في هذا الاتجاه يقصد منه دفع الامور الى الحد الذي يجعل بعض الحزبيين والعاملين في أجهزة الدولة يتصرفون تصرفات غير منضبطة وغير واعية ، من شأنها أن تأخذ الاغلبية بجريرة الاقلية المنحرفة ، في الحكم العام أو في الاجراءات التفصيلية ، قاصدة من ذلك تحقيق هدف عزل الثورة عن جماهيرها ودفعها الى حالة الخنادق المتداخلة .. بحيث يصعب التمييز بين العدو والصديق فتصيب بندقية الثورة صديقاً أو أبناً للثورة في الوقت الذي تقصد فيه اصابة اعدائها من العملاء والمنحرفين ..

إن هذه الاوساط الرجعية المنحرفة ، والتي يحركها الاجنبي على الاغلب ، تدرك بانها غير قادرة على كسب الناس من خلال طرحها لحزب سياسي مضاد لحزب البعث العربي الاشتراكي .. لذلك فانها تتوجه الى جر بعض الاوساط من الناس من خلال دعوتهم الى ممارسة الطقوس الدينية وفق صيغ خاصة ، عاملة على تحويل هذا المنهج في وقت لاحق الى ولاءات سياسية مضادة ومناهضة للثورة . ويبني المحركون لهذا التكتيك خططهم بالدرجة الاساس على افتراض أن يصدر عنا خطأ في التصرف التكتيكي فيسعون لتعميم نتائجه بما يجعل تأثيراته سلبية على ستراتيجيتنا وبمايرجح من حساباتهم في كسب المعركة أو على الاقل ان يكون حاجزاً نفسياً بين الحزب وافكاره وبين أوساط معينة من الشعب ، مما يعطل أو يمنع تواصلها مع أفكار الثورة .

اذن ، فان المطلوب منا هو أن نكون ضد تسييس الدين من قبل الدولة وفي المجتمع ، وضد اقحام الثورة في المسألة الدينية وان نعود الى اصل عقيدتنا ، وان نعتز بالدين بلا سياسات للدين، لانك حين تجعل من نفسك واعظاً أو مرشداً دينياً وتطلب ، ومن موقع رسمي أو حزبي ، من الناس أن يؤدوا الطقوس الدينية ، انما يتوجب عليك أن ترشدهم الى كيفية اداء تلك الطقوس ، وما يترتب عليها من التزامات تبعية ، واذا ما دخلت في ذلك فسوف تبدأ المشاكل والتعقيدات ، حيث تبدأ الاختلافات وفق اجتهاد المذاهب الاسلامية ، أفليس هذا دخولا في السياسة الخاسرة من أخطر أبوابها في الوقت الذي بامكانك أن تربحها عن طريق اخر ؟ ان مما

يعد تأثير بعض الوسائل المضادة عنك هو الابتعاد عن مرمى العدو عندما يكون المطلوب هو التمايز عن عدوك والانفصال عنه في خندق اخر ، وأن تكون المساحة بين الاثنين مكشوفة ، لذا فان الدولة اذا ما تبنت سياسة للدين بما يجعلها تتدخل في طقوسه الاعتيادية ، منعاً أو سماحاً ، فاننا سنضع جماهيرنا خارج تأثيراتنا وينقسم جمهورنا وينقسم حزبنا ويرتج البناء الفكري الذي يرتكز عليه حزبنا ،وبذلك يربح أعداء الثورة المعركة وتهزم المبادىء وليس سياستنا فحسب.

إن الناس العاجزين عن الابتكار هم الناس الذين يقلدون الاخرين ويستنسخون عنهم ، وفي مجتمعنا نوعان من المقلدين :

نوع مستنسخ عن القديم وهم ـ اليمينيون والرجعيون ـ ونوع مستنسخ عن (الجديد) ومنهم بعض الحركات السياسية التي تستعير معالجات وتجارب الشعوب الاخرى بما في ذلك موقفها من الدين .

أما نحن فلدينا القدرة على الابداع والمعالجات الخلاقة والمتطورة ، وان الحياة تستلزم التعامل بصيغ ووسائل وافكار متطورة ، وحتى لو كان الايمان واحداً لدى الجميع وكذلك طريق التعبير عنه .. بما في ذلك التجانس المذهبي ، فأنمن غير الممكن أن نحشر معالجاتنا للشؤون الدنيوية للحياة الراهنة حشراً فقهياً دينياً ، لان مشاكل المجتمع الحديث الذي نعيش فيه ، والمطلوب منا معالجتها والتعامل معها ، مختلفة اختلافاً أساسياً عن المشاكل التي واجهتها العصور الاسلامية الاولى التي وضعت فيها قواعد الفقه

بحيث أصبح التشريع والفقه الاسلامي احد المصادر المركزية التي تستقي أو تستلهم منه التشريعات القانونية وليس قانون الحياة الراهنة ، اضافة الى الانسياق وراء الرجعية في اعتبار أن نظرية الحياة العصرية بما فيها من تطور ، يجب ان تكون انعكاساً لتعاليم الفقه القديم ، يقود المسلمين الى الاختلاف الذي يؤدي الى الفرقة نظراً لاختلاف المذاهب والاعتبارات الاخرى ، وبذلك تكون قد وفرنا الاجواء اللازمة للاستعمار الجديد ليلعب لعبته الخبيثة في شق الشعب وتسريب المخططات التي تستهدف الثورة والوطن العربي بأسره ، بالاضافة الى أن مثل هذا الطريق لا يعدو أن يكون جرياً خلف السراب .. لقد اعتمد الله سبحانه وتعالى أسلوب التدرج في الاديان فجاءت الديانة الاسلامية بعد الديانتين الموسوية والمسيحية ، وكذلك اعتمد اسلوب التدرج في الاحكام ضمن الدين الواحد وفي كل ذلك اراد الله سبحانه وتعالى أن يعبر من خلال هذا المنهج عن أهمية وجدية ملاحظة ومراعاة مستلزمات التطور والتفاعل الحي والمرن مع الحياة وقوانينها .. اننا لا نريد ان نحشر عقيدتنا وتحليلاتنا الفكرية والسياسية حشراً دينياً معتمدين على استشهادات وسياسات التحليل الديني ، ولكننا أردنا الاشارة الى ذلك من أجل تأكيد أهمية مراعاة تطور الحياة وشروطها ، وعلى هذا الاساس فإن عقيدتنا البعثية ليست نسخة من ولا نسخاً لأي تحليل أو منطلق ديني ... انها عقيدة الحياة للعرب وتحمل روح دعوتهم الى الخير والعدل والعطاء والتضحية والتقدم بما في ذلك روح الدعوة الإسلامية ولكن بصيغ جديدة ومن منطلقات جديدة وحلقات

مفتوحة للإجتهاد والتطور المستمرين ، ولذلك فهي ، وبالرغم من انها تحمل روح العرب في الإسلام ، ليست عقيدة دينية وليست مطروحة بديلا أو نقيضاً لاية عقيدة دينية ، وعلى هذا الأساس فإن حزبنا ليس حياديا بين الايمان والالحاد كما أنه ليس عقيدة دينية جديدة ، وانما هو عقيدة دنيوية جديدة ، عبرت عن حاجة العرب اليها في بناء حضارتهم الجديدة بتصور واسلوب ثوري في نفس الوقت الذي اتصلت فيه بروحهم في التراث والتاريخ .

ان تدخل الدولة لوضع سياسة معبرة عن الدين في منهجها التفصيلي الدنيوي يجعل شعبنا ينقسم وفقاً للإنتماء الديني والطائفي ، لأنك عندما تبحث السياسة الدنيوية على اساس اتصالها بالفقه الديني فإنك يجب أن تكون ازاء اجتهاد ديني معين ، فيضطرك الأمر لأن تسير وفق اجتهاد ديني ومذهبي خاص لأن الشعب ، وانت جزء منه ، ليس موحداً في النظرة المذهبية والدينية، وحالة من هذا النوع تجعل الدولة واجهزتها وقياداتها أمام اختيارات منحازة انحيازاً أكيداً في الإجتهاد الديني والمذهبي ، في التصور والممارسة ، وهذا ما يجب أن نرفضه رفضاً باتا لأن التفكير فيه لا يمكن الا أن يخدم الإستعمار أو أن يكون طريقاً مخرباً في أقل نتائجه ، لأنه يؤدي الى الفرقة كما قلنا .

اذن فاننا يجب أن نكون متوازنين ومتكاملين في هذه الأمور، وان ننطلق من نظرة شمولية ونظرة واقعية ثورية ، لا من نظرة واقعية مستسلمة ، لان الإستسلام للدعوات الرجعية لبعض الأساط

الدينية يستلزم أن تترك دورك القيادي للمجتمع المتمثل في حركة ثورية تصنع الحاضر وتتطلع الى المستقبل بطرق وبصيغ واضحة معروفة ، وان تتخلى عنه لتنتظم في صفوف حركة سلبية متخلفة تقتصر على التطلع الى الماضي ... وتبدأ السلم من أوله . اذن ، فحتى محاولتك التكتيكية (التعبوية) في التظاهر بتعقب الرجعية عن طريق الإلتحام أو التمازج المؤقت معها ضمن حسابات خاصة ، على طريق فهمها لعلاقة الدولة بالدين ، لن تهيىء فرصتك التكتيكية، لان الرجعية الدينية وفق مثل هذه النظرة والسلوك سوف تكون هي قائدة المسيرة ، لا أنت ، نظراً لأن لكل طريق ولكل منطلقات قادتها ، ولذلك فلن تكون أنت الذي سيقوم بتعبئة الجماهير على هذا الطريق لتستطيع التحكم في مساراته واتجاهاته اللاحقة ولتكييفه وفق ما تريد ، وانما هناك قادة غيرك من أوساط الرجعية متخصصون في هذه المسألة سيتولون هم الأمور على طريقتهم . ومما يعبر عن نظرتنا المبدئية الصحيحة في الدين هو أن نرعى أماكن العبادة جميعها وبفعل متوازن وبنظرة شمولية ومبدئية ، ولا نروج لخصوصيات أي من المذاهب الإسلامية واجتهاداتها عن طريق الدولة ، لأن تصرفاً من هذا النوع يمزق شعبنا . وكذلك علينا أن نبتعد عن أن نجعل من مراكزنا الإعلامية والثقافية ومؤسسات الدولة الأخرى ميداناً للتعددية المذهبية في طرح أفكارها واجتهاداتها الخاصة المختلفة والترويج لها بتميز مذهبي واضح .

فهذه ليست مهمتنا ، فمهمتنا ان نتحدث بشكل متوازن عن تراثنا وقادة تراثنا الروحي وقادة عبقريتنا القومية من الذين قدموا

خدمة جليلة للإنسانية وللعالم كله ، بالإضافة الى ماضينا المجيد ، ويجب أن يجري الحديث عن ذلك الى أجيال شعبنا بشكل متوازن كما قلنا ، مبتعدين عن الخوض في الفرعيات من المسائل المتعددة التي تنطوي على تباين في وجهات النظر من شأنها أن تقسم الشعب الى فرق مختلفة وتبقي على تواصل الأمراض والسلبيات بين الجيل الجديد والجيل القديم .

فعندما يكون بعض البعثيين وأفراد من الشعب عاجزين عن توحيد المجتمع تجاه هذه القضايا فعليهم أن لا يهربوا من الصورة التي لا يقدرون عليها فيتصوروا الحل بالرمضاء أو بالنار ! (أي بالالحاد أو بالانقياد الى ما هو متداول) .

ان عدم وضع حد قاطع وواضح لهذه الأمور يقود الى الإرباك والتجاوز في علاقتنا مع شعبنا ونظرتنا الى بعض الممارسات الدينية ، مما يثير شعبنا أو جانباً منه أحياناً ... وهذا ما يريده الإستعمار . اذ ليس أفضل من التصرف الخاطىء في هذا الباب لإثارة الشعب ، فنخسر آباءنا ونخسر أبناءنا ونخسر أنفسنا ونخسر شعبنا . أما اذا كانت لديك تصورات واضحة وكلية في هذا الموضوع ووفق الصورة التي أشرنا اليها فإن الإستعمار وأعوانه لن يتمكنوا من تسخير الطقوس والأعمال الشكلية الى عمل وفعل تخريبي يقف في الخندق المضاد لك ... ويستخدم الشعب ضد الثورة . فلندع الجميع يمارسون طقوسهم الدينية الإعتيادية وفق اختياراتهم من دون أن نتدخل في شؤونهم ، وشرطنا الأساس

في ذلك هو أن يبتعدوا في ممارساتهم تلك عن التناقض أو التصادم مع سياستنا في تغيير وبناء المجتمع وفق اختيارات حزب البعث العربي الإشتراكي ، محذرين اياهم من أن استخدامهم الدين غطاء للسياسة أو غطاء للوصول الى حالة من التناقض والتصادم بين الثورة في منهجها واهدافها وبين الممارسات الدينية ، لا يمكن أن يكون الا في خدمة الإستعمار الجديد واهدافه ، وان نشاطاً من هذا النوع لا يمكن الا أن يقع تحت طائلة العقاب الصارم والقبضة الحديدية للثورة ... ولكن عندما لا يكون هناك وضوح كاف في المنهج حول هذه المسألة فإن حالة من هذا النوع قد تقود الى اجتهادات متضاربة أو غير مستقرة في اتجاهاتها ومعالجاتها ، وقد تدفع الى صيغ استفزازية ، فنضطر الى أن ندخل المعركة مع القوى الرجعية التي تستخدم الغطاء الديني ، وفق الصيغ والوقت الذي تختاره هي .

ان مواجهة هذه المسألة مواجهة لا منهجية ومبتورة التصور والمعالجات ، والانسياق المفتعل مع التيار ، أو مواجهته بصيغ ظرفيه منفعلة ، أو حشر المنهجية العامة بالحالات الظرفية الخاصة بما يسيء الى اتجاهاتها العامة وسماتها المركزية ، من شأنه أن يلحق اضراراً بالغة بمسيرة الثورة وبمبدئية الحزب . ومن جملة التعبيرات الضارة عن مثل هذا المنهج المرفوض ، هو أن يرد على استخدام الدين استخداماً سياسياً مضاداً بالدعوة الى الإلحاد أو بالدعوة الى تبني المظهرية الدينية ... أو بالدعوة الى التدخل في الشؤون الدينية وطقوسها وصولاً الى التفاصيل الصغيرة ...

لابد من وجود نهج ثابت ، كما أشرنا ، وعند ذاك لا يمنع المنهج الثابت من أن تتفرع عنه وسائل أو صيغ تعبوية مرحلية أو ميدانية . أما الإرتجاج بين اليمين واليسار وبين الصورة والصورة المعاكسة فهذا مرفوض وغير مسموح به لأنه أسلوب العاجزين أو اسلوب اللاأخلاقيين ولا يسلكه أصحاب المبادىء الواضحة .

ان أمور الحياة يجب أن توضع بسياقات مبدئية متوازنة ، فنحن نقود مجتمعاً في أواخر القرن العشرين وليس مقبولا منا أن نتحدث في العموميات ، ولا مسموحاً لنا أن نتحدث في كل يوم حديثا مغايرا أو أن نسلك كل يوم سلوكا مختلفا أو ان نعطي في القضية الواحدة توجيهات مختلفة ، فنتحدث ، مثلا ، في وزارة الصحة حديثاً معيناً ثم نذهب الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لنتحدث بشكل مغاير ، أو أن نقول للمحامين : أنتم الأساس في بناء المجتمع والثورة ، ونذهب الى العمال ونقول لهم : انتم الاساس، وكذلك للمرأة أو للشبيبة . فهذا لا يجوز ، اذ لابد من وجود مفاهيم وممارسات محددة وواضحة قد يزعج بعضها جزءاً من الشعب مؤقتاً ولكنه يجب أن يرضي المبادىء ... ويرضي الأغلبية على طول الخط ... لا يجوز أن يكون موضوعنا الان هو توجيه الصراع على أساس انه صراع مع أوساط رجعية وموضوعه التباين بين موقفنا وموقفهم من هذه المسألة ، فهذا ليس هو الموضوع المطروح وعلينا أن لا ندخله الا دفاعاً عن الثورة ضد أغطية الرجعية ونواياها التخريبية ولا ينبغي لنا أن نتوهم كذلك اننا يجب أن ندخل معركة سياسية بصيغة من هو مع الدين ومن هو على الدين،

لان هذا المدخل ان دخلناه الان فسيدخل الاستعمار والنفوذ الاجنبي الى صفوفنا من نافذة جديدة ، ففي الوقت الذي نرفض فيه الإلحاد يجب أن لا تتحول الى رجال دين في التعامل مع هذا الموضوع ، ونحول الدولة واجهزتها باتجاه تأدية الطقوس والمهام الدينية التفصيلية . ان انتهاج سياسة للتدخل في الشؤون الدينية يؤدي الى أن ينقسم شعبنا ليس بين المتدينين وغير المتدينين فحسب وانما بين المتدينين أنفسهم بضوء اجتهاداتهم وانتماءاتهم الدينية والمذهبية المختلفة .

ابتعدوا عن التدخل التفصيلي في حياة الناس ، وادخلوا بالمفاتيح والحلقات الأساسية والمركزية التي تضمن المسيرة باتجاهها الصحيح دون الإنغماس في التدخل في التفاصيل الصغيرة من حياة الانسان أو في معتقداته الدينية...لانكم عندما تتدخلون في خصوصيات الناس ينفرون منكم ويبتعدون عنكم ويكرهونكم .

عليك أن تلتقط المفتاح المركزي وان تسير به ومن خلاله الحركة العامة للمجتمع ، وان تترك بعد ذلك نهايات حركة المجتمع وتفاصيلها الفرعية للإجتهادات والفعاليات الخاصة المشروعة والمؤطرة في اتجاهاتها الرئيسة بالقوانين العامة لحركة المجتمع ودور الحزب القيادي ، ولا تحاول أن تلف الحزام على الشعب من الرأس الى القدمين فتتركه بلا حركة وتطلب اليه ألا يتألم ولا يتمرد .

فعليكم ، ايها الرفاق ، ان تلتقطوا المفاتيح المركزية (كما قلنا) التي تتعلق بعقيدتكم وبمستلزمات تغيير المجتمع ، وفق

وغير مسوغة ، فإنها تستفزه ، وعندما نكـون طبيعيين ومبدئيين وواقعين ثوريين فإننا نكسب أوسع الجماهير • وتبقى القلة فقط متعارضة معنا ، في ميادين ونشاطات وشرائح معلومة ، وعندهـا تسهل معالجتها وتكون الخسارة في معالجتها خسارة غير جوهريـة وليس من شأنها أن تلحق ضرراً مبدئياً بمسيرة الثورة ••• ولذلك فاننا في الوقت الذي شددنا فيه على الإبتعاد عن تحويل الحزبيين الى رجال دين أو الإصطدام برجـال الدين وفـق الأسس التي تحدثنا عنها ، فاننا في نفس الوقت نحذر من ان نتحول الى رجال دين في علاقتنا بالشباب وبممارساتهم الإجتماعيـة والخلقية بمـا يجعلنا نحول صيغ التعامل معهم ونقد بعض تصرفاتهم المتعارضة مع تصوراتنا الإجتماعية وأخلاقنا الى نمط من الصيغ القسريـة والعلاقة الامرية مما يبعدنا عن خطنا السليم ••• علينا اعتمـاد الإقناع وسيلة مركزية في علاقتنا مع المجتمع معززين ذلك بالتثقيف المستمر وبالدلالة على الصيغ والعلاقات الأجدى وعلينا أن نحافظ على توازننا المبدئي وسياساتنا الواضحة والمبدئية ، وان نبتعـد عن التدخل التفصيلي والإقحام غير المسوغ •

حول كتابة التاريخ

نص حديث الرفيق صدام حسين
في الاجتماع الموسع لمكتب الاعلام بتاريخ ١٤/١/١٩٧٧

لابد أن يكون لنا ، في النظرة الى التاريخ وكتابته ، منهج يعبر عن ظريتنا وينسجم مع خصوصية فكرنا .. وهذا ليس ناتجاً عن رغبة ذاتية للتميز عن الاتجاهات السائدة الان في هذا الميدان ، بل هو ضرورة علمية لتحديد المنهج التاريخي بضوء التصور العلمي والثوري الذي يستقرىء الاحداث ويفهمها ، ويحاول عرضها انطلاقاً من التصور الثوري المطلوب ، واستناداً الى خصوصية نظرية حزبنا .

وتوخي الدقة في المنهج التاريخي يجعل هذه الضرورة أكثر الحاحاً .. لان كثرة المدارس والاجتهادات والاحداث الضخمة في سجل التاريخ ، تجعل بمقدور أي انسان استعارة ما يريده من بطون التاريخ ، لتعزيز المنهج الذي يؤمن به .. والتاريخ العربي لا يشذ عن هذه الحقيقة . لذلك فإن المنهج البعثي في كتابةالتاريخ يكون هو الاقدر على تحديد النظرة السليمة الى تاريخنا .

ان بعض المؤرخين حين يشيرون الى ان تاريخ الأمة يمتد الى ما قبل الاسلام ليشمل كل الحضارات في الوطن العربي لهم منهجهم ، والذين يعتبرون تاريخ الأمة يبدأ من ظهور الاسلام ، أو قبيله بفترة قصيرة ، لهم منهجهم . وكل من هذا وذاك يحاول الاستعانة بالحقائق النسبية في التاريخ لتعزيز النهج الذي يؤمن به ويريد تثبيته . لذلك فإن خلق منهج بعثي في النظر الى التاريخ وكتابته وتحليل حوادثه كفيل بأن يجنبنا مخاطر الاستسلام لاحكام تلك المناهج التي لا تلتقي مع تصوراتنا في النظر الى التراث والتاريخ .

إن كلا المنهجين السابقين قد يقع في النظرة التقليدية القاصرة ، ويحاكم الامور من زاوية لا تلتقي مع أصل الحقيقة التاريخية .. فهما قد يتناولان علاقة الامة بالاسلام من اطار لا يلامس الحقيقة كما هي ، أو كما نراها كبعثيين . فقد يغفل منهج ما قيمة الاسلام كثورة في حياة الامة ، وقد يغالي منهج آخر فيتنكر لدور العرب في الرسالة الاسلامية التي انبثقت في ارضهم وحملها أبناء هذه الارض .

إن حقيقة كبيرة يجب أن تظل أمامنا .. وهي أن الثورات الاجتماعية الكبرى لا يمكن أن تظهر في سياقات اعتيادية من النمو والتطور . وأية امة تظهر فيها تلك الثورات ، لاتكون ميتة أو عاجزة وغير قادرة على الحركة والعطاء ، رغم ما يبرز على السطح من عوامل التردي في المرحلة التي تنشأ فيها تلك الثورات . فمن

غير الممكن ان تحدث فيها هذه الثورات من الناحية العملية ، وان تكون لها رسالة ذات بعد انساني وثوري ، اذا لم تكن الامة التي تنهض بها أمة حية وفي مرحلة مخاض عسير .. لان حمل مثل هذه الرسالة لا يمكن أن ينهض به الا الناس الجديرون بذلك ، ولكن في نفس الوقت لابد أن يكونوا في حالة مأزق تاريخي ، في شتى مناحي الحياة ، لكي تكون عملية التجدد مطلوبة ، وتظهر بصيغة ثورة وبنظرة شمولية للحياة .

لابد من ادراك انه لاتوجد نظرية للحياة تصلح لكل الامم ، وانما نظريات كل الأمم في الحياة تصلح لان تكون نظرية الحياة الاممية لكل العالم .. أي ان حاصل الجمع المتفاعل ، الذي هو بمثابة الحصيلة النهائية لتفاعل نظريات كل الامم ، هو النظرية الصالحة والقانون الذي يصلح لكل الامم في اساسياته العامة .

وهذه الحقيقة ربما يتصورها البعض ، للوهلة الاولى ، تجاوزاً على نظرية حزبنا أو تصغيراً لها ، ولكنها في الواقع ليست كذلك .. وانما هي تأكيد لشخصيتنا المتميزة ، لاننا لايمكن أن نقول مهما اكد التطبيق صواب نظريتنا : إن نظريتنا يمكن ان تصلح كليا لبلدان العالم الثالث في افريقيا أو آسيا أو اميركا اللاتينية ، لان وقوعنا بمثل هذا الوهم يقودنا الى مغادرة خصوصيتنا فنقع في اممية سائبة وتخبط في صيغها غير المجدية .

اضافة الى ذلك فان كتابة التاريخ يجب ان تضع في الحساب مسألة مهمة ، وهي ان الحقائق المكتوبة ليست هي كل الحقائق

النهائية ، حتى وان اتفق عليها جميع المؤرخين والمحللين ، لان في كل مرحلة من مراحل التاريخ ماهو دفين لايقال لاعتبارات شتى ، وقد لايكون ذلك « الدفين » امراً ثانوياً ، وانما قد يكون رئيساً ومن الامور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة .. وهذه المسألة لاتثبتها جزافاً ، وانما نحددها بمسؤولية ووعي كاملين ، من خلال تاريخ حزبنا وشعبنا وفهمنا لاوضاعهما منذ عام ١٩٦٣ حتى الآن وهي فترة ليست بالقصيرة ، ونعتبرها من الدروس البليغة والمفيدة ، لمعاونتنا على فهم كيفية قراءة التاريخ .

وكما ان التاريخ هو النتيجة النهائية التي تقررها ارادة الامة ذاتها ، أي ان مجموعة البشر التي تعيش على أية رقعة من الارض عندما تقرر بارادتها المستقلة انها امة ، فان هذا يعني انها حققت ذلك ، لان ارادتها بشكل أساس هي التي تقرر ان كانت امة ام لا، وفي هذه الحالة تستخدم ــ عادة ــ كل ظواهر وعوامل الحياة الاخرى بما في ذلك التاريخ لتدعيم او اضعاف هذه الارادة .

فنحن العرب ــ اذن ــ أمة واحدة ، وجغرافية ارضنا هي الوطن العربي كله . هذه هي النتيجة الحاسمة التي نعطيها اهتمامنا ، ولذلك يجب ان تكون قراءتنا للتاريخ وفق كيفية تخدم هذه الحقيقة .. وقد نرتكب بعض الأخطاء .. في تفسير ظواهر التاريخ ، لكنها ليست أكثر من الاخطاء التي يقع فيها دارسو التاريخ الآخرون ، لان كل الدراسات التي تتحدث عن التاريخ ، فيها من الحقائق مالم يأت على ذكره المؤرخون .. لان قليلا من

المؤرخين كانوا قادة من الذين يصنعون الاحداث . وقليل هم القادة الذين اتوا على ذكر كل الحقائق التي صنعوها ، أو عاصروها ، وهم أكثر الناس الذين يرون الحقائق كما هي ، ويرون مسيرة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك المرحلة، ووضعوها في متناول المؤرخين ..

لذا فانكم ، عندما تؤكدون على حقائق التاريخ التي تخدم منهجكم ، فانكم لا ترتكبون مغالطة تاريخية . وان الكثير من المغالطات ثبتت في كتابة التاريخ لكل أو لاغلب الامم ، رغم ان تدوين تاريخ الامة العربية يحوي من الهفوات أقل مما يحويه تاريخ أية أمة من الامم ، لأن الامة العربية ابتدأت التكوين والتأليف واكتشفت الكتابة بأسبقية معروفة .. ومع ذلك فان تاريخ الامة العربية ، في الامور الاخرى ، ليس أمراً شاذاً عن السياقات العامة التي كتب فيها تاريخ كل الامم ، لان الحياة هي هكذا ، فالانسان يتصور ، وتصوره هذا ليس كله انعكاساً واقعياً ودقيقاً للحياة القائمة وظواهرها وانما هو ايضاً موقف انساني منها .. وبعد ان يتصور يحاول ان يربط تصوره بالحقائق وبعضها تاريخي لكنه لا يأخذ الحقائق كما هي ، ليستخرج منها نظرية ، وانما يحاول ان يلبس بعض الحقائق بما ينسجم وتصوره المركزي . فاذا وجد ان تصوره تنقصه حجج ما ، بنسبة ما ، فانه يدفع بنظريته الى امام لتكتمل ، واذا كانت نسبة الخطأ فيها كبيرة، فانه سيتردد ، ويحاول أن يفتش عن صيغة اخرى .

قد نكون متأخرين بعض الشيء في دراسة هذا الموضوع ، الا انني اعتقد اننا يجب الا نستعجل في هذا الامر ، ويجب أن نؤكده دائماً في كل اجتماعاتنا ، وفي كتاباتنا النظرية ، وفي غير ذلك .. ونؤكد على اننا نعتقد بأن نظريتنا هي النظرية الصائبة لحياة العرب في الوقت الحاضر ، مع ابقاء باب الاجتهاد مفتوحاً ، لاجل ألا تتحول نظريتنا الى مذهبية جامدة ، فننغلق عليها ونقتل روح المبادرة والاجتهاد ، وبالتالي نقتل عملية التطور أو نؤخرها كما حدث لبعض الحركات السياسية والاجتماعية الموجودة الان، أو التي ظهرت واندثرت منذ وقت طويل . فنحن اذن أمة ، ولكي لاتبدو هذه الامة وكأنها خلقت بالاسلام ، بما يقوي منطق الرجعية الدينية المتخلفة ، وبما يعني اننا يجب أن نكون حزباً دينياً ،ونحن لسنا كذلك ، فيجب ان ندعم نظريتنا بالتاريخ القديم مؤكدين ان تاريخ الامة العربية يمتد الى عصور سحيقة في القدم ، وان كل الحضارات الاساسية التي نشأت في الوطن العربي انما هي تعبير عن شخصية أبناء الامة الذين نبعوا من أصل المنبع الواحد . واذا كانت لتلك الحضارات خصوصية وطنية ، فان الخصوصية الوطنية انما هي جزء من السمة القومية الاعم والاشمل . صحيح أن الاسلام هو روح الامة ، ونحن نستلهم دروس الامة العميقة والعادلة وفي المقدمة منها الاسلام في التعبير عن مصلحة الامة وروحها ونزعتها في الثورة وفي التطور وفي البناء الاجتماعي وفي العدل الاجتماعي بنظرية جديدة اسمها حزب البعث العربي الاشتراكي .. فنحن لانتسخ الماضي ، ولا نستنسخ عن الماضي ،

وانما نستلهم روحه بصيغة جديدة من التطور ، يعبر حزبنا ،حزب البعث العربي الاشتراكي عنها تعبيراً صميمياً واصيلاً ومقتدراً ، منها الثورة على الواقع الفاسد ، ومنها الخلق ، ومنها العدل ، ومنها الايمان ، وامور اخرى عديدة وشاملة ، مع اعطاء الحق والحرية للانسان في ان يؤمن بما يريد من الاديان ، ويعبر عما يؤمن به في المسألة الدينية والشعائر والواجبات وفق الطريقة التي يقتنع بها ومن نفس المنطلق الذي اكدناه من قبل اننا لسنا حياديين بين الالحاد والايمان ، وانما نحن مع الايمان ، ولكن طريق تغيير الحياة وبنائها الجديد هو طريق حزب البعث العربي الاشتراكي ، وهو الصيغة الجديدة للتعبير عن روح الأمة ورسالتها الانسانية واننا في مثل هذا التأكيد لا نطرح أنفسنا بديلاً لأية ديانة ولأية طريقة دينية ، وانما نطرح نظرية عمل ومبادىء للحياة، ولاغراض تطوير المجتمع واقامة العدل فيه . أن نظريتنا في الحياة والعمل تنهل من روح الاسلام ، وتستمد من رسالته المعبرة عن الروح العربية . ومثل هذه النظرة لابد ان تحتل خصوصية خاصة من فكرنا ونظرتنا الى التاريخ وقراءة أحداثه .

إن قيمة الارادة في تقرير الارتباط القومي تتوضح الآن من خلال توسع خارطة الوطن العربي ، كما هو عليه الحال بالنسبة لانتساب أرتريا والصومال الى الأمة العربية ، وربما تظهر في المستقبل امتدادات أخرى ، فلو كانت الأمة تمر بمرحلة انحطاط الان لما اتسعت خارطتها ، خارطة الانتماء القومي ، بصيغة تقرير الانتماء عن طريق الارادة ، ولكانت فئات كثيرة قد استخرجت

الكثير من الشواهد من بطون التاريخ ، لتدعم منطق الانعزال . ولكن حين تمر الامة بمرحلة على طريق النهوض ، نجد الناس يفتشون ويستندون الى كل الحقائق والاستشهادات في التاريخ وأقواها لتدعم منطق الانتماء الى الأمة ، لأن ارادتهم هي التي تقرر ذلك . فصحيح أن هناك امراضاً كثيرة في الأمة الان ، الا أن محصلة حركة الامة في سياق التطور الى أمام واضحة للشعوب التي تقرر الانتماء اليها في هذه المرحلة ،وصحيح أن هناك بعض الوهن في بعض مناطق جسد الامة ، وبعض النواقص في بعض المناطق الاخرى ، غير أن عوامل الصحة في نمو متصاعد ، ولهذا نجد أن خارطة الامة تتسع .

ايها الرفاق :

إن خلاصة ما ذكر في الجلستين السابقتين هو أن كتابة التاريخ لابد ان تأخذ ذات الخصوصية لطريقنا البعثي الخاص ، أي كتابة التاريخ العربي من وجهة نظرنا والتركيز على الكتابة التحليلية وليس السردية الوقائعية . على أن يأخذ هذا التحليل لحركة التاريخ ذات الخصوصية التي أخذت بها نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي .

من الخطأ أن ينظر الى تاريخنا وكأنه كان فارغاً أو مخجلاً قبل الاسلام ، كما أن من الخطأ ، بالمقابل ، ان يحلل تاريخنا وكأنه صراع طبقي ، لان في النظرتين اختلافاً لانقبله حقائق التاريخ . ان المفترض هو ان يأخذ تحليلنا لحوادث التاريخ خصوصيتنا

البعثية في بناء الامة العربية والتي ستصبح كل خطوة من خطواتها تاريخاً في يوم من الايام ، فنأخذ كذلك ، نفس السياق في تحليل الاحداث السابقة . ولقد ذكرت للرفاق بأننا لن نحتاج في اعطاء تفسير حركة الامة بهذا الاتجاه الى ان نحشر التحليل بصيغة السوق الى المعبر . ان نظرة حزبنا ليس فيها اصطناع للتاريخ الحديث ولا للتاريخ القديم ، وانما هي التحام نظرته بتيار التاريخ « من الداخل » لانتيجة التطلع اليه « من خارجه » . لذلك فان نظرة البعثي الى تاريخ الامة العربية تلقي عليها أضواء ما كان يتاح لها هذا الدور لولا هذه النظرة والتفاعل من الداخل . لذلك فنحن لسنا في حاجة الى تزوير التاريخ أو الى اصطناعه من أجل أن نقرأه قراءة بعثية ، وانما نحن بحاجة الى أن نفهمه فهماً بعثياً ليس غير ، وان ذلك يضفي عليه من الحقيقة مالم يكن ظاهراً منها .

فحين يتحدث الغيبي السلفي بالاتجاه الاسلامي التقليدي (القديم) الذي يصور العرب بأنهم أمة متفسخة ، متصوراً انه بذلك انما يقوي الدعوة الاسلامية ويوفر أسس ومستلزمات مشروعيتها الدنيوية ، انما يرتكب خطأ كبيراً . ونرى ذلك في الكثير من الكتابات والاقلام العربية وغير العربية وبما يوحي بأن العرب أمة متفسخة الى الحد الذي اختار الله الرسالة لكي تنزل على أكثر أمة على الارض تفسخاً ، واكثر أمة فيها الظلم والتردي من أجل اصلاحها .. في حين أن المنطق والواقع يقول : ان الامة يجب أن تواجهها صعوبات كبيرة وضائقة غير اعتيادية لكي تجعلها

تثور ، وحتى تثور وتكون لها رسالة ودور انساني شامل يجب ان تكون للامة مكونات داخلية حية تجعلها قادرة على حمل الرسالة وتأدية دورها . وان تكون الحالة المرفوضة بصيغة الثورة عليها هي حالة عارضة وخارجة على طبيعتها ، فتثور الامة متمردة على ذلك كما حصل في ثورة الاسلام .

اذن فان اختيار العرب لحمل رسالة الاسلام لم يكن لسوئهم وانما لقدرتهم على أن يكونوا قادة للانسانية جمعاء ليغيروا وجهها في تلك المرحلة ، وبذلك تمازجت عوامل القدرة في الامة على تأدية الرسالة مع الظواهر السلبية والسيئة للممارسات العارضة في حياة العرب لتكون الارضية الصالحة والدور المطلوب حيث وضعت الرسالة .

فاذا كان نهجنا البعثي ينظر الى الامة هذه النظرة فلابد أن نفهم التاريخ بهذه النظرة أيضاً .

وبذلك نعطي للتاريخ تفسيراته الصحيحة في هذا الاتجاه .

هناك نقطة يركز عليها أعداء العرب وهي أن العقل العربي ليس من النوع الذي يحسب التعقيدات ، أي أنه عقل غير مركب ، متهمين اياه بأنه عقل ذو صفحة واحدة في الحساب وهو لا يحسب الصفحات المحتملة الاخرى بطريقة مركبة . في حين تؤكد الحضارة أو الحضارات العربية بشواهد لا تقبل الدحض أن الامة العربية قد حسبت أدق الصفحات والاحتمالات في كافة شؤون الحياة والعلم في الوقت الذي كانت جميع الامم تعيش في دياجير الظلام والتخلف .

فالمؤرخون الباحثون الذين يسمون أنفسهم موضوعيين ربما يعرضون وجهات نظر مختلفة واحتمالات عديدة لتفسير حادثة واحدة مستقاة من تفسيرات مطروحة أو مستنتجة ، ويتركون للقارىء أن يستنتج مايشاء ويتبنى من التفسيرات بما يتوافق مع هواه ولكن في كل الاحوال يجب الا يتعامل البعثي مع التاريخ وعموم المسائل الفكرية والاجتماعية بمثل هذا التعامل ، لانه عندما يأخذ التفسيرات كما هي فان مثل تلك التفسيرات انما استندت الى حقائق نسبية وبخاصة في الجوانب التي تتعلق بالحياة الاجتماعية لتلك المرحلة . وحتى الحقائق المطلقة منها انما هي نسبية أيضاً في ارتباطها بالزمن .

وعليه فان البعثي يجب أن يعطي تفسيراً جريئاً بحيث لايكون متجنياً فيه على التاريخ ، أو يخترع حوادث التاريخ اختراعاً ، لكنه في الوقت نفسه يجب أن يختار طريقة مرتبطة بخصوصيته البعثية للاغراض التربوية . واننا في كل الاحوال يجب أن نهتم بالوثائق التاريخية في المكتبات المركزية واماكن التوثيق الاخرى . علينا أن نجمع في مكتباتنا وفي مراكز التوثيق شتى الوثائق والتفسيرات التي يحتاجها الباحثون وعموم الاختصاصيين ، بما في ذلك المتعلقة بتاريخنا العربي ، على اننا يجب أن نحرص على أن يكون النمط المتداول من وثائق التاريخ على نطاق واسع شعبياً هو النمط الذي يعزز وجهة نظرنا لاغراض النضال والصمود وقدرة الامة في التقدم الى أمام .

إن نظرية حزبنا نظرية حية ومتفاعلة ونجد فيها دائماً ما هو جديد ، والجدة في عقيدتنا هي كجدة الحياة في تطورها . وبذلك فان باب الحلقات المفتوحة في الاستزادة وتعميق الاجتهادات ضمن المنطلقات العامة لتفسيرتاريخنا والظواهرالاخرى يجب أن لاتغلق، ولكن في الوقت نفسه ، يجب أن يرتكز ذلك الى ضوابط مركزية، وتكون الحلقات المفتوحة هي لإستيعاب التطور الذي لابد وأن يتناغم مع الماضي لإغراض تفسير جانب مهم من أحداثه وظواهره.

وفي العموم لايستطيع المنهج والفقه الاسلامي في جوانبه المنغلقة المتحجرة ، ولا الماركسية . أي لا المنهج المستنسخ عن القديم ولا المنهج المستنسخ عن الحديث أن يكتب التاريخ العربي ويقرأه قراءة علمية وموضوعية . لان اصحاب المنهج الديني يسقطون من الحساب تفسير التاريخ للعوامل القومية والاجتماعية والاقتصادية ، ويعتبرون العامل الروحي هو كل شيء في صيرورة الامم في نهوضها وفي انكفائها وانسحاقها .فيما يعتبر الماركسيون، برد فعل غير متوازن ، ان صيرورة وتكون الامم في صعودها واخفاقها وتقدمها انما يعتمد على التفسير المادي للتاريخ مع اسقاط الاعتبارات الروحية والمعنوية وفعلها في حياة الامم .

المفهوم البعثي للقانون والعدالة

نص حديث السيد الرئيس المناضل صدام حسين
في الندوة المرسعة لرجال القضاء في ١٩٧٩/٨/١١

كانت استفادتنا كبيرة من الالتقاء بكم والاستماع الى ملاحظاتكم القيمة في شؤون عملكم على طريق تطبيق العدالة واحقاق الحق بما يخدم مجتمعكم وبما يخدم الاهداف الانسانية السامية التي جاءت بها الثورة مستوحاة من تراثنا وتاريخناالعريق ومتطورة عنهما بما يجعلها متلائمة مع روح العصر دون ان تفقد جوهرها الاصيل بهذا الاتجاه .

استمعنا الى ملاحظات قيمة ومن المؤكد ان في ذهن الاخوان الاخرين الكثير مما يرغبون قوله ولكن لابد ان نسأل كم واحدا منكم كتب ملاحظاته مدعمة بالحجج والاسانيد وقدمها الى وزارة العدل لكي تنظر بها بوصفه عينا ميدانية للقضاء في ميدانه وعقلا متفاعلا مع ظروف الحياة العملية يوميا وتفصيليا بما يغني مركز الوزارة بالملاحظات والاراء .

من المؤكد أن عددا منكم قدم مثل هذه الملاحظات ولكن لا اعتقد انكم جميعا قمتم بالواجب كما ينبغي في هذا الموضوع ، وقد يكون من اسباب هذا هو أن القضاة لم يكونوا في وضع نفسي مهيأ لمثل هذا الدور ، أما الآن فليس امام من يريد ان يخدم بلده بصورة أفضل وأدق ، من حجة للاتكاء عليها بما يمنعه من أن يقول الحق كما يرى وأن يدلي بدلوه كما يتوجب وكما ينبغي ، حيث ان المسؤولية وكما أكدت قيادة الحزب مرارا وتكرارا لا تنحصر في حلقة من حلقات المجتمع دون اخرى ولا تنحصر بأي حلقة من حلقات الدولة دون أخرى .. واذا كانالامر هكذا فلا يمكن ان تتوقع لمجتمعنا الخير الذي ننشده ولا يمكن

أن تتوقع لثورتنا التقدم بأتجاه مبادئها كما نأمل وكما ينبغي دون المشاركة الشاملة والكاملة للمجتمع في المسؤولية وعندما يتحول المجتمع العراقي بكل شرائحه الاجتماعية وبكل مواطنيه الى مجتمع ينبض بالحياة في العمل كل من موقعه ، موقع صيانة الحقوق بأطارها المشروع وموقع اداء الواجبات بأطارها الصحيح فعندذلك بأمكاننا ان نبلغ ما نهدف اليه .

ان توجه القيادة جدي وصميم في دعم رجال القضاء وفي تهيئة كل المستلزمات التي تجعلهم في وضع نفسي وفي ظرف عملي ملائم لكي ينطقوا الحق ويفعلوا الحق ويوفروا الوسائل اللازمة لتنفيذ الحق متعاونين في هذا مع الاجهزة المختصة الاخرى وكل ضمن اختصاصه لضمان اشاعة القيم الجديدة .

كيف نرى القانون في القيادة ؟ .. هل يتداخل الامر لدينا بحيث ترى ان تطبيق القانون هو تطبيق العدالة كما ينبغي بالضرورة ودائما نحن لا نرى ان تحقيق العدالة يمر عبر تطبيق القانون فحسب ، ولا نرى ان تحقيق العدالة يمر عبر تطبيق القانون تطبيقا شكليا كما هو في الكتب التي تتعاملون معها وبها ، وانما نرى ان العدالة اشمل من هذا ، انها اشمل من القانون ، بل وهي تتطلب من جملة ما تتطلبه ايجاد قوانين جديدة متطورة على الدوام ... كذلك فأن تطبيق العدالة تطبيقا شموليا يتطلب تشغيل كل انشطة المجتمع والدولة في خدمتها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبصورة متناسقة ومتجانسة وفي ميدان الادارة والقانون ، لذلك فأن القانون هو طريق اساسي لتطبيق

العدالة وسند أساسي لدى القاضي في التقاط الجوهر الانساني للقضايا المطروحة امامه والتعامل مع جوهر ما توحي به القضايا المطروحة من عدالة ، والقانون هو سلاح القاضي الاساسي وصولا للعدالة وليس هو العدالة كاملة بحد ذاته ... وهكذا نرى أن التباين قد يحصل بين قاض وقاض اخر في قضية واحدة وهذا سببه تباين الثقافة وتباين هواجس الضمير واختلاف الرؤيا في المنطلق المركزي .

اذا اتفقنا على هذا الفهم ، وهذا الفهم ليس مستوحى من تطبيقاتنا القضائية في العراق فحسب وانما هو مستوحى وبالاساس من تراثنا العريق واغنى ما في تراثنا من المفاهيم الانسانية هو في تطبيقات العدالة كما وردت في تاريخ الامة في صدر الرسالة الاسلامية ، ولكن هل يعنى رجال القضاء بهذا الجانب كما ينبغي؟

قد يكون في سلوكنا جميعا ما يسر ولكننا نطالب بالمزيد من فهم هذا الجانب من أجل ان يكون دورنا فاعلا ومجديا ودقيقا بصورة أفضل .... ، نأخذ مثالا من أمثلة الحاضر ونعود لكي نستوحي التاريخ في تطبيقاته الاجرائية في القضاء كما طبق من قبل العرب المسلمين الاوائل ، نأخذ بعضا من استشهادات الاخوة القضاة التي قيلت من قبلهم في هذا اللقاء .... موضوع العلاقة بين المؤجر والمستأجر .... في قانون الايجار نص يشير الى معناه وهو انه « في حالة عدم دفع بدل الايجار من قبل المستأجر لفترة زمنية محددة واقيمت على المستأجر الدعوى من قبل المؤجر يحق للقاضي ان يفسخ عقد الايجار » .. وهنا نسأل

كم قاضيا من القضاة الذين يمارسون هذا الدور وهذا الواجب سأل وتعمق عند نظر الدعوى في هكذا قضايا .... سأل المستأجر كم طفلا عنده ، اعمار اطفاله ، نوع عمله ، مورده ، هل مر بضائقة مالية وما هي اسبابها ، هل مرض هذا المستأجر لفترة زمنية معينة وما هي هذه الفترة ؟ .

وكم قاضٍ طلب سيرة المشتكى عليه ، من خلال ملفه الوظيفي لكي يطلع على جانب من سلوكه الاجتماعي والانساني لكي يستطيع ان يقول القرار العادل وليس القرار القانوني فحسب، وكم قاضٍ طلب سيرة المؤجر ، كم قاض سأل المؤجر كم بيتا تملك وكم دعوى رفعت على المستأجرين بالنسبة لعدد البيوت التي تمتلكها لكي يستطيع ان يتأكد ما اذا كان المشتكي قدتصرف بموجب ما يوحي به جوهر العدالة والحق ، أم أنه اراد ان يجعل من القانون غطاء لقتل الجوهر الانساني في العلاقة بين طرفيها ، اذا ظهر للقاضي ان الطرف الثاني الذي هو المؤجر يمتلك سبع دور ورفع سبع دعاوى على المستأجرين السبعة في أزمان متقاربة ، الا يكفي هذا كدليل أو مؤشر على جشع المؤجر بدلا من أن نقول حكما لصالحه وظلم العدالة في الوقت الذي تتعامل مع شكل القانون .

انني أعرف ان من أهم واجبات القاضي هو الالتزام بتطبيق القانون كما هو موضوع امامه ولكنني أعرف كذلك من الواجبات الاساسية الاخرى للقاضي أن يكون انسانا ذا نظرة شمولية وثاقبة للحياة من أجل معرفة جوهر القضايا الانسانية المطروحة عليه .

عندما نعود الى تاريخنا العربي الاسلامي العريق والمشرق نجد شواهد وامثلة على عدم الاخذ بنصوص في القرآن في ظروف معينة ، ولحالات بعينها على عهد الخلفاء الراشدين ، اليس هذا دليلا ليرشدنا الى أن الغوص في جوهر القضية الانسانية وجوهر القضية كموقف عادل وصحيح هو المسألة الاساسية بما في ذلك في تطبيقات شريعة السماء ، لنأخذ قضية اخرى واحدة من قضايا الاحوال الشخصية قضية التفريق بين الزوجين ، احد القضاة اشار الى ان من جملة ما يتبع في قضايا من هذا النوع هو التأني في قول القرار بالتفريق والتأني في هذا الموضوع وفي غيره ظاهرة حسنة ولكن لا ينبغي الا نأخذها على علاتها في هذا المثال ...

فلنأخذ جانبا اخر منه « الجانب الذي تبقى فيه المرأة خارج بيتها مشردة مع اطفالها بلا نفقة ، سنة أو سنتين أو ثلاثا الى أن يقول القاضي قراره بالتفريق لكي يحق لها النفقة ، هل خطر في البال ان عدم مراعاة هذه المسألة الانسانية لا يوصلنا الى جوهر القرار العادل ، وهل خطر في بالنا ان نقترح نصا لتغيير القانون بما يغطي الفترة الزمنية الواقعة بين رفع دعوى التفريق وبين قول الرأي النهائي من القاضي بما يضمن للمرأة ولاطفالها النفقة لكي نوفر الجانبين معا ، التأني لقول الحق ، وقول الحق وتوفير العدالة في جوهرها الانساني وفي وقتها المناسب لذلك لا يكفي ان نقول الحق فقط لنضمن العدالة ونصوص الحقوق وانما لكي نقول الحق ويكون القول مفيدا ومؤثرا ينبغي ان نتطق بالحق في وقته المطلوب وفي صيغته الملائمة للتطبيق ..

اذا ما قيل الحق في غير وقته فنكون من الناحية العملية قد خسرنا من جوهر العدالة الكثير ، وهذا مهم في القانون ومهم في السياسة ومهم في كل حركة من حركتنا الاجتماعية ، هذه امثلة ومعالجات مجتزأة من واقع مجتمعنا لكي تساعدنا على تصور جوهر المسائل المركزية المتصلة بها على أساس القياس من اجل ان تكون معالجاتنا صحيحة وصحية لجانب من شؤون المجتمع .

لقد اوقفنا بعض اجراءات المحاكم في قضايا الخصوم بين المستأجر والمؤجر ولم نلغها ، ولكن أوقفنا تنفيذها ريثما تتحرى عن الجانب الذي اشرت اليه ، التحري الاوسع ، التحري الذي يوصلنا الى تقدير اتجاه العدالة في قول قرار المحكمة ، ليس طعنا بالقرار ، وانما توخيا للعدالة كما نراها ونريدها لمجتمعنا الان ، وفي العادة اننا نكلف عددا من الجهات لتتحرى عن سلوكية المستأجر وعن سلوكية المؤجر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لكل منهما ، هل لدى أي منهما سوابق بما يفيدنا في معرفة حقيقة التقصير واتجاهاته وفي معرفة الجوانب الانسانية مما قد لاتظهرها المرافعة التقليدية امام القاضي ؟ .

عندما نتحدث عن أهمية دور القضاء ، ورجال القضاء ، ودور القانون كدليل اساس لتنظيم حياتنا في المجتمع وبعد ان نشير الى اهمية التقاط مسألتين متداخلتين معاهما ، جوهر القضية انسانيا وجوهرها العادل انسانيا في كل تصرفنا فلا بد من أن يكون للقاضي هامش معقول من الاجتهاد يعطيه المرونة لكي يقول القرار العادل بدون ما يقف الشكل القانوني حائلا دون هذا .. الهامش

الذي يعطى لرجل القانون ، للقاضي ينبغي أن يتناسب وان يحسب بدقة مع عدد من الاعتبارات ، الخبرة بالتقادم والقدرة والدقة بالفعل .. ، سيرة القاضي في جوانب اخرى وهذا يفترض انه كلما توسع هامش الاجتهاد ودور قناعة القاضي في اصدار القرار كلما اشترطنا سيرة معينة ومواصفات خاصة للقضاة لملء المراكز التي يتوسع هامش الاجتهاد فيها ، وكذلك هذا يقتضي ان ندخل اشتراطات جدية على الثقافة العامة والقانونية للقاضي وندخل اشتراطات جدية كذلك على تقييمنا الجدي لسيرة القاضي عبر مرحلة تولية لهذا الموقع بما في ذلك سلوكه الاجتماعي ، نحن نعرف ان للقاضي دوراً ما في أن يقول قناعته في تطبيقات القوانين الحالية ، ولكننا مع ذلك اردنا الاشارة الى أهميتها وضوابطها ..

ولهذا طلبنا ، من الدكتور منذر وزير العدل ان يزيد عمر القاضي من ٢٨ سنة ليجعله ٣٠ سنة ، وقلنا له بعد الان لا يجوز ان يتخرج قاض غير متزوج من معهد العدل .. لان العوامل الاجتماعية مهمة في مساعدتنا على ان نقول الحق ونعمل ماهو حق ، وهناك مواصفات وشروط اخرى مهمة ، ولذلك ارجو ان لا تتضايقوا من صراحتي ... نحن متعودون كما تعرفونا لان نقول ما نعتقده صحيحاً وما نعتقده حقاً ان شاء الله ولابد ان نقول هنا ان من العوامل الاساسية لكي تقولوا الحق العادل والجوهري في دعم النظرة الانسانية في هذا المجتمع هو ان تهتموا بقضيتين اساسيتين .

أولا ان يدرس تاريخ الامة دراسة معمقة وان يدرس تراثها

واغنى ما فيه وفي مقدمة هذا التراث هو تاريخ العرب المسلمين في مراحل النهضة وفي المراحل التي شهدت تطبيق العدالة حقيقة وان يفهم ذلك بوعي .

والنقطة الثانية هو ان تفهم المنطلقات النظرية ونظرية العمل لحزب البعث العربي الاشتراكي فهما حقيقيا وصميميا ، وان تتفاعل مع الركنين لان نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي وكل التطبيقات الاساسية في بناء المجتمع الجديد ليست منقولة عن صيغ الاجداد نقلا أوموضوعة على ضوء فهم متطلبات الحاضر دون أن توصل الحاضر بالماضي وانما هي مستوحاة من مسيرة الاجداد ومستوحاة من تراثنا العريق ، لكي تؤكد معنى الاصالة ومعنى ان يكون لنبتتنا الجديدة جذور تمتد عبر التاريخ ، وفي هذا لانريد ان نعود الى التاريخ وانما نحرك التأريخ الينا ... لا نعود الى التاريخ بصيغة الرجعة لكي نتقوقع عند نصوص تمنعنا من أن نرى جوهر المبادىء الانسانية الصحيحة وتقتل حركتنا .... المطلوب ان تكون نظرتنا متطورة الى امام ولا ان نعيش بما يوحي به الحاضر فحسب وبدون الارتباط الصميم والعريق والمبدئي بتاريخنا المجيد ، وفي هذه الموازنة يتميز حزب البعث العربي الاشتراكي تمييزا واضحا عن غيره من كل الحركات الثورية التي ظهرت في العراق وفي الوطن العربي .

هذه الموازنة لا تقتل التأريخ وتجعلنا بلا تاريخ مقطوعي الجذور ولا تقتل مستلزمات الحاضر لضمان التطور وصولا الى جوهر النظرة الانسانية التي جاء بها الاجداد والتي جاءت بها قيم السماء على التعاقب ، والاهتمام بالقضاء والقضاة هو احد الجوانب والدروس المهمة المستفادة من تاريخ الاجداد .

كان اجدادكم يهتمون بتميز في هذا الوسط كانوا يهتمون بكل المجتمع وبضمان العدالة لكل المجتمع ، ولكن كانوا يهتمون بتميز واضح بوسطين اساسيين من المجتمع .... المقاتل المجاهد من أجل أن يؤدي دوره في ايصال الرسالة كما ينبغي والقاضي العادل لكي يطبق العدالة كما يجب .

ولذلك اقترن الاهتمام بالقاضي العادل مع اهتمامنا بالجندي الباسل في منهجنا الحاضر مثل ما اقترن هذا في منهج اجدادنا من قبل .... ليس مهما ان تزدهر الزراعة وان تزدهر الصناعة فحسب اذ ان مثل هذا الازدهار موجود الان في مجتمعات تنقصها الكثير من القيم ، ووجد في مجتمعات خلت كانت تعوزها الكثير من القيم، المهم أن تزدهر القيم الانسانية بما يحافظ على جوهر انسانية الانسان الى جانب توفير مستلزمات الحياة في جوانبها المادية ، لذلك ليس مهمة القاضي ان يسهر على تطبيق شكل القانون فحسب وانما ان يسهر على تحقيق العدالة وحماية جوهر القضية الانسانية، ولا يمكن أن يتم هذا بدون الاهتمام بالقضيتين الجوهريتين اللتين أشرت لهما ... فهم نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي وفهم تاريخكم العربي الاسلامي بشكل خاص وما يوحي به من دروس .

وعليكم ان تتجنبوا ان يحصل لديكم التداخل بين الفهم وما يتطلبه من تفاعل وبين التعامل بصيغة نقل النصوص ... ربما يكون اي منكم أو من آخرين لا يؤمن بهذين الركنين وقد يكون له حق ما يراه لو كان في غير مجتمعنا الراهن لو كانت مهمته غير مهمة القضاء ، لذلك فلكي يكون اي منكم قاضيا عادلا وناجحا

ينبغي ان يؤمن بهما ، وانه من الممكن ان يكون موظفا جيدا في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفي وزارة الخارجية وفي وزارة الصحة ولكنه لا يمكن ان يكون قاضيا جيداوعادلا بجوهر القضية مالم يحترم ويفهم هذين الركنين ، وليس هذا دعوةللانتظام في حزب البعث العربي الاشتراكي ، وعلى أية حال ايها الاخوة ان حزب البعث العربي الاشتراكي هو حزبكم جميعا سواء من كان منكم عضوا فيه أو مجرد مواطن عراقي شريف يؤمن بالخط العام للثورة ويؤمن بالشعب لذلك فان مسألة الانتماء للحزب منعدمه مسألة متروكة لحريتكم ولكن ما قلناه هو من المسائل الموضوعية التي لابد ان نشير لها بوضوح وبصراحة وبجرأة ، لكي يكون منهجنا قائما على أساس سليم لان المداهنة والمجاملة الشكلية لاتوصلنا الى جوهر ما نريد .

ما كان بامكاني ان استشهد بما ذكرته لو لم افهم نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي ، ولو لم اقرأ سيرة الاجداد ، وان كان لا زال ينقصني الكثير في هذا الجانب .

تراثنا العريق .. ليس عبئا عليكم وانما هو سلاح اساسي بيدكم لتطبيق منهجكم .. ان منهج مسلك تحقيق العدالة يختلف بين نظام اشتراكي ونظام رأسمالي ، وان مسلك تطبيق العدالة يختلف بين نظام اشتراكي وحسب وبين النظام الاشتراكي لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بغض النظر عن الاختلافات الاخرى بين الانظمة الاشتراكية والانظمة الرأسمالية وبين نظام اشتراكي ونظام اشتراكي آخر . لذلك اذا لم نفهم نظرية حزب البعث العربي

الاشتراكي ، ليس بامكاننا ان نتخل المدخل الاكثر دقة والاكثر صوابا لتحقيق العدالة ، ذلك لاننا غير قادرين على ان نتصور انه من الممكن لقاض ان يكون معاديا لنظرية حزب البعث العربي الاشتراكي أو يستخف بالتراث وبقيمه الاساسية والجوهرية وبامكانه ان يصبح قاضيا عادلا في هذا المجتمع .

ممكن له ان يكون قاضيا بهذا المجتمع ولكن ليس قاضيا عادلا وممكن ان يكون قاضيا عادلا ولكن ليس فيهذا المجتمع ،،، المجتمع لكي يتغير تغيرا كاملا وتغييرا جوهريا وكليا .. ينبغي ان يكون التغيير والتغير شاملا ليس في رافد دون آخر وليس في حركة دون اخرى وليس في ميدان دون آخر وان يكون التغير والتغيير متوازيين وان تتساوق الحركة بشكل منتظم في كل الميادين وفي كل حلقات المجتمع وفي كل شرائحه ، هكذا هي تجارب الانسانية ، وهكذا هي تجارب السلف من اجدادنا ... لا ندعو الى نظرة سلفية ، ولكن ندعو الى نظرة تراثية تستلهم جوهر القيم الانسانية في ماضينا وتنظر للحاضر نظرة عصرية وبذلك تجمع بين الاصالة والمعاصرة الخاصة .

من غير الممكن ان تطبق نظرية الديانة اليهودية في تفاصيل الحياة اليومية مستخدمة السلطة السياسية بطريق ديني لغرض تطبيق كل مفردات الحياة بموجب ما جاءت به الديانة اليهودية بدون ان يكون المجتمع الذي يطبق هذا كله يهوديا ، وما كان بالامكان ان تطبق نظرية العمل للديانة المسيحية وفق نفس الصورة بدون ان يكون كل المجتمع الذي يتخذ من السلطة السلاح

والميدان الاساس لتطبيق الحياة الجديدة كله مسيحيا ، أو الثقل الاساسي فيه مسيحي على الاقل ، وان تعبر السلطة السياسية عن جوهر نظرية الديانة المسيحية في تفاصيل النظرة التي تريد تحقيقها ، وفي تفاصيل الحياة من خلال السلطة ،وما كان بالامكان ان تطبق نظرية العمل المعبرة عن جوهر الدين الاسلامي مالم تكن السلطة السياسية معبرة عن جوهر الدين الاسلامي .

نستشهد بهذه المسائل في الميدان الديني لان كل الديانات السماوية كانت ديانات من الله سبحانه وتعالى ، وجاءت على التعاقب وبينها فواصل زمنية معروفة لديكم رغم ان الله سبحانه وتعالى اعتبر الدين الاسلامي آخر الاديان السماوية واعتبر محمداً «ص» آخر الانبياء والمرسلين واستذكار هذه الحقائق يجعلنا نستنبط دروساً بليغة منها ومن بين هذه الدروس البليغة التي استنبطها حزبنا هو الا يرى في ان بعث الامة يتحقق بمجردالتعامل بنصوص تاريخها وتراثها ، وانما لابد من فهم معانيها المركزية بالدرجة الاساس وهكذا يفهم الحزب المسألة ويقول الحزب ان الله سبحانه وتعالى اعتمد التعاقب بالاديان لكي يقول للانسان إني أنا ربك اعتمدت الحسابات الموضوعية في الارض فكيف تتجاهلها ومن أهم هذه الحسابات هو حساب مقدار استيعاب الانسان للاحكام السماوية في كل مرحلة من المراحل وامكاناته واقتداره في تنفيذ الرسالة في الارض أي الحساب الدقيق لامكانات الانسان العقلية وتطورها وامكاناته الارادية ودقة فعلها ، ولذلك اختار العرب اختيارا اذ ان حسابات الله سبحانه وتعالى اوصلته

الى ان العرب خير من يستطيع أن يوصل رسالاته الى ابعد نقطة في الارض وليس عندنا أي تفسير آخر لمعنى ان تكون كل الرسالات السماوية في هذه المنطقة .. بعض الناس الذين يريدون طعن الامة العربية يطعنون في هذا المبدأ ويقولون بان التفسيرليس هكذا وانما اختار الله هبوط الديانات في هذه المنطقة .. لان الامة العربية اكثر الامم فسادا في الارض وردنا عليهم هو انه لو كان الامر مثلما يقولون لكان بالامكان ان يعالج فساد العرب عن طريق انزال الرسالات السماوية في امم مجاورة لكي تعالج الفساد الذي كان موجودا في الامة العربية ولاقتصرت الديانات على العرب وحدهم دون ان يجعل من محمد العظيم رسولا للانسانية جمعاء ويكون العرب سادتها وحاملو رايتها ، لذلك فان هذا الاختيار هو اختيار للصفات المركزية الاساسية الحميدة لدى العرب وان ظهرت صفات اخرى في سلوكهم مما افرزته الحياة الاجتماعية آنذاك وكانت مبادىء السماء قد رفضته وانتقدته، الا ان رسالات السماء اعتمدت على الصفات المركزية للعرب وقدرتهم الفعالة لايصال الرسالة السماوية للاسلام الى ابعد نقطة في الارض ، ... لا اريد في هذا المكان ان استعرض قضية دينية كبديل عن الاختصاصيين فيها وانما اردت ان ابين فيما ينبغي ان نلاحظه في استنباط الدروس الاساسية من حياتنا ومن تاريخنا .

قد يقول بعضهم لماذا لا نأخذ القرآن الكريم والسنة النبوية ونطبق احكامها بكل التفاصيل طالما ان اعتزازكم بهما يصل الى هذا الحد ؟ والجواب واضح .. في تصورنا ، وان هذا التصور

مستنبط ايضا من التاريخ ، ان الله سبحانه وتعالى لم يأت بدين واحد وكفى رغم ان الدين الاسلامي هو خاتم الاديان السماوية ، ولو جاء الله سبحانه وتعالى بدين واحد لكانت الدروس المستنبطة لشؤون الحياة قد اخذت مجرى اخر ، ولو كان لاحكام الدين الاسلامي تفسير واحد واجتهاد واحد من شعبنا لاختلف دورنا من خلال استخدام السلطة في الارض عما هو عليه الان ، هل الحكمة الالهية ، حاشا وكفى ، انعدمت في تعاقب الاديان وان المسألة مجرد حسابات دين بعد دين ودين افضل من دين يولد عن مجرى واحد لدين سبقه ويكون متطورا عنه ام ان المسألة اعمق وابعد من هذا التصور ؟ ان ظروف الانسان وحسابات مستلزمات تطبيق الاحكام في الارض واستيعاب الدين واداء الدين وايصال الدين الى عامة البشرية هي الاساس في حسابات الاله وتقديره لاحكامه ... ؟

لذلك فان دور الانسان مهم واجتهاده الواسع في شؤون الحياة وتطويرها لم تلغه الديانات السماوية وكان هامش ارادة الانسان وفعله في الارض المستوحى من عقيدة السماء واضحا في هذا المثال، والا لماذا لم يأت الله بالدين الاسلامي منذ عهد سيدنا ابراهيم ويقول الله سبحانه وتعالى هذا ديني فاطيعوا ؟

لقد بدأ الاجتهاد وتشعب في تطبيق الدين الواحد ، بالاضافة الى الاختلافات بين الاديان وتحول المسلمون الى مذاهب وفرق .... لذلك فالعودة الى التعامل بالنصوص الدينية والاجتهاد فيها من خلال طريقها سيقودنا الى اجتهاد متميز بين واحد وآخر

وكذلك سيقودنا الى ان نجتهد بمسائل دينية تختلف أو تتفق مع هذا المذهب دون غيره ومع هذه الفرقة دون غيرها ان لم تأت بمذهب جديد كما هو الحال عندما نشأت المذاهب والفرق حيث غالبا ما كانت تظهر من خلال ظروف الاجتهاد الديني التي كانت تبحث في دور ومدى تطبيقات السلطة عندما تحشر السلطة في هذا الميدان واذا ما حشرنا في هذا المسلك الخطير سنحترب على الاختلاف في الاجتهادات الدينية لاغراض الحياة اليومية من خلال السلطة وسيكون الاحتراب قاسيا في الصراع بين عقيدتين أو أكثر كلاهما يستند الى أحكام السماء وستكون الفرقة والتمزق للشعب الواحد معروفة النتائج ، وفي حسابنا الذي هو حساب حزب البعث العربي الاشتراكي ، ان نتائج الفرقة ونتائج الاصطراع من شأنها أن تلحق الاذى بالانسانية وجوهر الدين أكثر مما تفيدهما بكثير .

ولذلك فان حزب البعث العربي الاشتراكي قال نحن نستوحي من قيم السماء دروسها المركزية وجوهرها الاساسي ونترك للشعب فيما عدا ذلك حرية ممارسة الطقوس الدينية بالاتجاه الذي يختار به دينه ومذهبه ويختار فرقته ضمن المذهب الواحد كما يعتقد وكما يشاء ، وليس أدل على التعقيد الذي سيظهر في الاجتهاد بطريق ديني من معرفة ان السنة النبوية التي هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تظهر بعد ان انتهت آخر آية بالقرآن وانما وجدت مترافقة مع ظهور الآيات الاولى في القرآن ، لماذا يتصرف ويوجه محمد بن عبدالله «ص» وهو

قاب قوسين أو ادنى من الوحي ، اليس هذا دليلا مركزيا آخر يقول باهمية دور الانسان في الارض لضمان التطور كما ينبغي ، مع المحافظة على جوهر الرسالات السماوية ، اليس تعاقب الاديان ومن مصدر واحد معناه ان هنالك مسائل أساسية وجوهرية تشترك بها كافة الاديان ومما يؤكد هذا احترام القرآن والمسلمون لاصحاب الكتاب والتعامل معهم بصيغ تختلف عن الكفار .. الناس الذين يدعون الى العودة الى الطريق السلفي في التعامل مع المسألة الدينية يريدون لمجتمعكم التمزق والتناحر والاقتتال وضياع الجوهر الانساني الاساسي للرسالة السماوية ان كان بالنوايا أو بالنتيجة .

علينا ان نحترم ديننا الاسلامي الحنيف وان نحترم الآخرين من أبناء شعبنا الذين يعتقدون بدين آخر ، ولكن علينا ان نتجنب في ان نجعل من السلطة ركنا جديدا في الاختلاف بين الاديان وبين المذاهب وبين الفرق لان ادخال السلطة كركن للاصطراع والاختلاف يمزق شعبنا ، وامامكم شواهد التاريخ وقد يوفر الحاضر والمستقبل فرصا اخرى تبين لكم كيف ان الذين يعودون الى هذا الطريق من دون وعي لاهمية التقاط الجوهر الانساني الاساسي للدين والتصرف بما يخدم هذا الجوهر من خلال السلطة وبما يوحد الشعب عليه وبدون اصطراع دموي ، نقول ستشاهدون اولئك كم يلحقون من اذى بالانسانية وكم يلحقون الاذى بشعوبهم ، في حديثي هذا لم ارد ان احشر هذه المسألة حشرا وانما اردت ان اوضح معنى ان نستوحي من التاريخ والتراث

المجيد لامتنا وتاريخنا العربي الاسلامي ما يفيد وأوضح مفاهيمنا جوابا على بعض المقترحات التي تقدم بها بعض الاخوة ... وما يتطلبه كل هذا من استنباط الدروس لكي لايفهم القصد في غير ما نريده .

طبعا قال حزبنا بوضوح منذ نشأته واكد وهو في السلطة باننا لسنا على الحياد بين الايمان والالحاد ، نحن مع الايمان كما كنا دائما وأبدا ، ولكن لن نحشر السلطة في تفاصيل طقوس الايمان وخصوصيته بما يجعل السلطة تصطرع مع الشعب في اختيار طقوسه وفي التعبير عنها .

نحن ندعو الى الايمان في قيم السماء واحترامها من دون ان ندخل كطرف للاصطراع في هذا الوسط ، وسوف تسهل مهمة الايمان والواجبات الدينية وطقوسها دون تميز وشرطنا الاساسي في هذا هو عدم اتخاذ الممارسة الدينية غطاء للعمل المضاد للثورة مستندين في هذا على التقاط الجوهر الانساني للقضايا الدينية وما توحي به من دروس بليغة تساعدنا على بناء مجتمعنا الجديد وتعزيز القيم الانسانية الجديدة ورفدها بعوامل الخلق الرفيع كما ينبغي .... وعندما أدعو أيها الاخوة الى فهم نظرية حزب البعث العربي الإشتراكي ونظرية العمل لحزب البعث العربي الاشتراكي فلاننا نريد ان تكون الدعوة بهذا الاتجاه بما يخدم روح واسس نظريتنا في بناء المجتمع الجديد وبأخذ القضاء والقضاة دورهما الجدي في حماية وترسيخ القيم والمبادىء الاشتراكية لا ان يكون غطاء للردة ولا نريد ان يحصل التعارض

الى حد طلب الاحتكام الحاسم بين طرفين متنازعين ، القيادة السياسية وفيما تراه والقضاء وفيما يراه وانما ينبغي ان نرى كلانا رؤيا مشتركة وتنطلق من منطلقات واحدة بوجه عام لكي يؤدي كل منا واجباته بتناسق وباتجاه واحد وليس باتجاهين مترافقين أو متعارضين وانما باتجاه واحد مع احترام خصوصية كل رافد من روافد المجتمع وكل رافد من روافد الدولة بما يسهل تأدية واجباته كما ينبغي من خلال هذه الخصوصيات في خدمة مجتمع الثورة .

لذلك املنا كبير بكم في ان تكونوا عونا اساسيا لثورتكم وفق هذه المفاهيم وان تكونوا عونا أساسيا في بناء مجتمعكم ، وفق هذه المفاهيم .. التوسع باعمال القضاء والقضاة ، ليشمل جانباً من الشؤون الادارية للدولة ، أظن أنتم أجبتم عليه ، قلتم نحن وضعنا الان غير مهيأ لان يجعلنا نعالج المسائل المطروحة علينا وفق اختصاصنا الحالي ، فكيف بامكاننا ان نضيف لكم اختصاصات جديدة ؟ ، قلنا ليس مهما ان تقول الكلام العادل فحسب أو ان تتصرف تصرفا عادلا فحسب ، وانما ان تقول وان تتصرف في الوقت المناسب ، فما قيمة أن تقول قرارا لصالح المتهم يقضي في السجن ثلاث سنوات وهو بريء ، نحن نطمح في ان تقول هذا الكلام وان تقول القرار العادل في مدة وجيزة لذلك فاننا ان ادخلنا ضمن اختصاصكم تعقيدات الجهاز الاداري فلا بد ان تجركم الارض المستوية اكثر مما تجركم الجبال المعقدة واعني في هذا بانكم في اغلب الظن ستمارسون عند ذلك

القضاء في الشؤون الادارية اليومية وفي اعطاء الحكم في قضية الاختلاف بين المواطن وبين وزارة المواصلات على نصب تلفون وتتركون قضايا مركزية وجوهرية اساسية قد يكون الجوهر الانساني فيها اهم من الجوهر الانساني في قضية نصب تلفون .

من بين ما درس من قبل القيادة هو تحسين احوال القضاة والقضاء في كل ميادينه وليس في ميدان واحد فقط ..

واذا تتذكرون كلامنا في المسيرة ، لم نقل ان القيادة قررت رفع القدرة الشرائية للقضاء ، وانما قلنا ان القيادة قررت رفع المكانة الاجتماعية للقضاة ، بناء على تصور حزبنا لدور القضاء كما اوضحناه لذلك فان توفير كل المستلزمات الادارية اللائقة والتي تسهل عملكم انما يقع ضمن هذا التوجه بما في ذلك اعادة تأثيث المحاكم بالوجه اللائق .... وان كل المسائل التي تسهل مهمتكم ولا تتطلب زمنا طويلا ، وتعقيدات الايدي العاملة والمواد الانشائية سنضع لها تخصيصاتها المالية لهذه السنة من أجل توفيرها ..

اما موضوع بناء البيوت وبناء دور المحاكم .... بناء دور للقضاة وبناء مكان القضاء بما يليق بهما وبما يسهل الواجبات الجديدة فهذا يقع ضمن توجه القيادة وضمن قراراتها ايضا ، ولكن لا تضغطوا علينا في التنفيذ بما لا نستطيع ان نؤديه ، سوف نحاول ان نضع لكم اسبقية في التنفيذ لكن سوف يحكمنا جانب من رغبتنا ويقيد جانباً من ارادتنا عاملان أساسيان المواد الانشائية

والايدي العاملة ، وهذه سوف نناقشها مع وزارة العدل وتقدم بها حاجتها ونضع برنامجا ، نضع للبرنامج اسبقيات اخذين بنظر الاعتبار الاماكن البعيدة غير الاماكن القريبة ، مركز المحافظة غير القضاء .. غير الناحية .

ولكن على العموم ما ورد من ملاحظات اساسية من قبلكم فانها تقع ضمن اهتمامات القيادة بل وضمن قراراتها ونأمل ونعمل ان شاء الله على ان يكون للقاضي وان يكون للجندي في الجيش العراقي الباسل ضباط وجنود ومراتب مكانة اجتماعية ومستلزمات عملية لتأدية المهام كما كانت مكانتهم وكما كانت مستلزمات تأدية مهامهم في ظل العصور الزاهرة من تاريخ امتنا المجيدة .

قد يكون من المناسب ان يدرس الاخ وزير العدل توزيع البعض منكم على لجان تدرس بعض الملاحظات التي ستكتبونها واطالبكم بأن يكتب كل واحد ما لديه من الملاحظات لتعديل القانون او لاختصار هامش الزمن في معاملة المواطن الذي صار يضجر من مراجعة المحاكم بسبب التعقيدات التي يواجهها ، وبذلك توفر الاجواء اللازمة في هذا الميدان لتسهيل مهمة بناء المواطن الكريم والمحافظة على حقوقه وكرامته بصورة تفصيلية في الحياة الجديدة .

نتمنى لكم التوفيق ونأمل منكم العون ، ونحاسب على التقصير في اداء مهامكم الشريفة في قول الحق وفي فعل الحق وفي خدمة الانسانية وفي خدمة العدالة وشكرا .

مقاطع من حديث

السيد الرئيس القائد صدام حسين

الى اتحاد نساء سورية

في ١٩٧٩/١/٢٢

ان الانسان الصالح الذي يخدم الشعب والامة على طريق الخير هو الانسان الذي يستجيب لما تريده روح قوانين السماء ، وما تنادي به الدعوات والحركات التحررية والثورية على الارض. فالانسان يستطيع ان يفعل الكثير مما هو جوهري ، لذلك فان الله سبحانه وتعالى يعتبر قضية الايمان والعمل الصالح قضية مركزية في جوهر كل دياناته ورسالاته الى الارض ، وهذا الفهم يفسر جانبا من تعاقب الاديان ، رغم ماورد من اختلاف في احكامها بين هذا الدين أو ذاك .

لذلك فان الانسان يستطيع ان يفعل الكثير عندما يختار طريق اسعاد الشعب والايمان بحقه في حياة متطورة ، خالية من الظلم والاستغلال ، وقائمة على أساس العدل .. لان قوانين السماء ليست قائمة على أساس علاقة الانسان بالرب ، والايمان بالوحدانية ومتطلباتها فحسب ، وانما هي قائمة على اساس فهم دور الانسان في الارض أيضا ، وبمقدار ما يكون دور الانسان في الارض محققا السعادة للانسان ، فانه يستجيب لقوانين السماء، بالاضافة الى استجابته لقوانين الحياة الصحيحة ومبادئها . وعلى

هذا الاساس فان دور الانسان في الارض دور اساسي وحاسم ، وليس دورا فرعيا أو جزئيا .. ذلك لان الجوهر الاساسي لقوانين السماء انما يرتكز على مبدأين اساسيين :

التوحيد ومتطلباته في علاقة الانسان بالسماء ، واقامة العدالة على الارض في علاقة الانسان بالانسان .. كذلك فان تعاقب الاديان السماوية ينطوي على حكمة مركزية جوهرها قائم على احترام السماء لقوانين التطور على الارض ، بما في ذلك تطور استيعاب عقل الانسان ومحاكمته العقلية للظواهر والامور الطبيعية والاجتماعية ، ومدى قدرة ارادته في تحمل المهام وتنفيذها ، والا افلم يكن الله سبحانه وتعالى قادرا على ان يأتي بالاسلام ويأتي بمحمد (ص) منذ زمن ابراهيم (ع) او قبل ذلك ، ويطلب الطاعة للدين الاسلامي ويقول ان محمدا (ص) خاتم الانبياء والمرسلين ؟ فالمسألة ليست مجرد صدفة .. وانما هي تدرج بقوانين الايمان ، وصيغ التعبير عنها اصلا ، مستندا على تطور القوانين الاجتماعية ودور الانسان فيها ، وقدرة ارادته وعقله في الفعل .

وعلى هذا الاساس جاءت الديانتان المسيحية والاسلامية بعد الديانة اليهودية ، وان كانت احكام كل من الاديان الثلاثة هي ليست تماما احكام الديانة التي سبقتها ، ولكنها مع ذلك كانت ولادة طبيعية عن الديانة التي سبقتها ، وحالة متطورة عنها في الاحكام العامة وتطبيقاتها ...

ولقد كانت قوانين السماء هي التي تتولى ملاحظة التطور في احكام الديانات على التعاقب ، فيما يتعلق بصلة الانسان بالسماء (التوحيد) ومتطلباته تجاه الله سبحانه وتعالى ، وتتولى تطويرها بضوء الاعتبارات التي اشرنا اليها ، مما يفسر جانبا مهما واساسا في حاجة الاله الى تعاقب الاديان ، وتعاقب الاحكام ضمن الدين الواحد .

كذلك فان قوانين السماء كانت تأخذ على عاتقها مهمة تطوير علاقات الانسان على الارض بثقل ودور متميز ، عما يفعله الانسان في هذا الميدان بما يلزم من أحكام . مأخوذا بنظر الاعتبار تطور قوانين الحياة ومدى استيعاب الانسان لدروسها ، واستيعابه لقوانين السماء المتجددة على التعاقب ، ومدى قدرته على نقل تلك القوانين واحكامها الى عامة البشر ...

اما وان محمدا (ص) هو خاتم الانبياء والمرسلين ، وان الديانة الاسلامية هي آخر الديانات السماوية ، فهذا يعني ان احكام وقوانين السماء وواجبات الانسان فيها ، وعلاقته بالرب قد اصبحت ، في جوهرها ، ملبية للصورة التي يريدها الخالق في علاقة الانسان به ، وواجبات الانسان تجاهه وصار دور الانسان في ملاحظة قوانين التطور على الارض ، واستخراج القوانين التي تعبر عن جوهر أحكام السماء وقوانينها اكبر من السابق بكثير ، حيث كانت هذه المهمة ، وكما ذكرنا ، تقع على عاتق السماء

وحدها ، أو بالدرجة الاساس ، وعندما يغدو الانسان فيمايتعلق بتطبيق العدالة في الارض اكبر من السابق ، فانه مطالب بان يلاحظ ويحترم جوهر وروح ما تريده السماء في علاقة الانسان بالانسان ، ودوره في الحياة بوجه عام . وما يريده جوهر وروح احكام السماء في هذا الموضوع هو اقامة العدالة والمساواة بين الناس ووضع الجهد الانساني في خدمة التطور المستمر للحياة ، وهذا ما ينادي ويؤمن به حزبنا ويعمل على تطبيقه في تجربته الثورية ، متجنبا التورط في التعبير عن هذا الموقف من خلال نظرة سلفية الى الدين ، واستخدامات طرقها التي لابد ان تقود الى التعددية في المواقف والاراء ، لاسباب الاختلاف في الاجتهادات والاديان والطوائف والمدارس .. ومثل هذا الموقف الثوري المبدئي يحقق العدالة والمساواة على الارض ، ويضمن تطور الحياة بتساوق صحيح ، دون ان يتعارض مع الايمان والتوحيد وواجباتهما تاركا للانسان ممارسة حرية التعبير عن مفردات ما يؤمن به ، وواجباته تجاه الخالق وممارسة الطقوس الدينية الاخرى وفق الايمان الديني والمذهبي الذي آمن به .. متجنبين بذلك الوقوع في مهاوي ومهالك الاجتهادات المتباينة لابناء الشعب الواحد ، بين دين ودين وبين طائفة وطائفة ... وبين مدرسة دينية ومدرسة دينية اخرى واجتهاد مع اجتهاد آخر ، وبذلك نجنب شعبنا التورط بحالة من الانشطار لا نهاية لها ، والاصطراع التعصبي المرير الذي تفرضه بطبيعة الحال ، قضية التعددية في الاديان والطوائف والمدارس والكتل والاجتهادات ...

ان حالة الاصطراع داخل الشعب حول هذه الامور تضيع الاتجاه الصحيح لتطبيق العدالة والمساواة في الارض ، دون ان تقدم خدمة لقوانين السماء واحكامها ... لان الشعب مع القوانين الوضعية التي تحقق العدالة والمساواة للانسان وتستخدم طاقته على طريق التطور .. لكن هذه القوانين ، حتى عندما تكون عادلة ودقيقة ، اذا انطلقت من وجهة نظر دينية ، واستندت اليها والى مذاهبها واجتهاداتها سيجعله اختلافه الديني أو المذهبي ، أو اختلافه في الاجتهاد يقف ضد القوانين بكل ما اوتي من قدرة أو فرصة منطلقا من موقف تعصبي ، وبذلك يكون الطريق الديني طريقا للتشرذم ، بدلا من ان يكون طريقا للتوحيد ، اذا ما سار ضمن الاسس التي اشرنا اليها .. هذا ما نراه لشعبنا ، اما ماتراه الشعوب الاخرى فلها الحق في ان تعبر عن ارادتها بما تراه يحقق الحياة الافضل لها ..

وهكذا نجد ان ارادة الانسان في نقل وتوضيح قوانين السماء كانت منذ بداية الاديان اساسية ، وعلى ضوء مقدار ونوع فعل هذه الارادة والايمان قد اتسعت الاديان واحكامها او تقلصت، وكذلك كانت مراعاة قوانين التطور وانعكاسها على العقلية الانسانية مسألة اساسية في حسابات قوانين السماء ، ان كان في تعاقب وتدرج وتطور الاحكام للديانات السماوية ، أو في تدرج الاحكام للدين الواحد ..

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٤٣٩ لسنة ١٩٨٠

دار الحرية للطباعة - بغداد

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٤٣٩ لسنة ١٩٨٠

دار الحرية للطباعة - بغداد